

مفهوم ورهانات التنمية المستدامة

Concept and challenges of sustainable development

محمد بلفضل*

mohamed belfedel

كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة تيارت- الجزائر

mohamed.belfedel@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 22-12-2019، تاريخ القبول: 27-05-2020 تاريخ النشر: 2020-07-07

الملخص:

الغرض من هذا البحث هو محاولة تحديد مفهوم التنمية المستدامة من خلال طرح مجموعة من التساؤلات ومحاولة الإجابة عنها، تتعلق بمفهوم التنمية المستدامة، وما المقصود منه بالتحديد. فبعض الأعمال الدولية حاولت توضيح المعنى المجرد للتنمية المستدامة؛ بإعطائها ومنحها عناصر إجابة عادة ما تكون مقبولة. والاستدامة مشمولة بعملية إسناد لضرورة دمج التنمية والتعامل معها من زاوية نظرا اجتماعية، اقتصادية وكذا بيئية. والإشكال يدور حول توضيح مفهوم التنمية المستدامة ورهاناتها، ومن خلال منهج تحليلي واستقصائي نناقش محاولات تعريف هذا المفهوم على مستوى الممارسات الدولية وموقف القانون الدولي من هذا المفهوم. الكلمات المفتاحية: التنمية، البيئة، التنمية المستدامة، القانون الدولي، القضاء الدولي

abstract:

The purpose of this research is to attempt to define the concept of sustainable development by asking a set of questions and trying to answer them with regard to the concept of sustainable development, and what is intended specifically. Some international work has attempted to clarify the abstract meaning of sustainable development by giving it elements of a commonly accepted answer.

Sustainability is achieved through the process of supporting, integrating and dealing with development from social, economic and environmental perspectives. The problem revolves around clarifying the concept of sustainable development and its challenges, and through an analytical and investigative approach, we discuss attempts to define this concept at the level of international practices and the position of international law on this concept.

* المؤلف المرسل: محمد بلفضل، الإيميل: mohamed.belfedel@univ-tiaret.dz

Key words: development, environment, sustainable development, international law, International jurisdiction

مقدمة.

بظهور أول صورة للأرض من الفضاء الخارجي في 1968 والتي مست قلوب البشر ببساطتها وجمالها. وأيقن الكثيرون حينما رأوا لأول مرة تلك «الكرة البلورية الزرقاء» تدور في مجرة شاسعة أننا نعيش على «أرض واحدة»؛ في ظل نظام إيكولوجي هش مترابط العناصر، ونشأ في الوعي الجماعي العالمي إحساس بمسؤولية الحفاظ على صحة هذا النظام وسلامته.¹

ومع انتهاء عقد الستينيات الصاحب بأسوأ المثل والرؤى التي بدأت تترجم فيما بعد بشكل عملي؛ ومن بين هذه الرؤى الرؤية البيئية، التي أصبحت الآن ظاهرة عالمية بكل ما تعنيه الكلمة. ومع تنامي الاهتمام العالمي المستمر بالاستغلال السليم والمستدام والعقلاني لكوكب الأرض وموارده، عقدت الأمم المتحدة في ستوكهولم مؤتمرها الأول المعني بالبيئة البشرية في 1972 والذي كان انعقاده علامة فارقة؛ حيث تضمن إعلانه 19 مبدأ تمثل منهاجا بيئيا في عصرنا الحالي. وتبليبية الإعلان الحاجة إلى «إلهام شعوب العالم وتوجيهها للحفاظ على البيئة البشرية وتحسينها»، فقد أرسى الأساس للبرنامج البيئي الجديد الذي اعتمدته منظمة الأمم المتحدة في ديسمبر 1972 تحت مسمى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يقود الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحماية البيئة العالمية. وتمثلت أولويات البرنامج معالجة الجوانب البيئية للنزاعات والكوارث، إدارة النظم الإيكولوجية، الإدارة البيئية، المواد الضارة، كفاءة الموارد وتغير المناخ.

ثم اتسع نطاق الأنشطة التي يتولاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى حد كبير بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو 1992. وتمخض هذا المؤتمر الذي أطلق عليه اسم «قمة الأرض» عن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والذي وضع على أساسه جدول أعمال القرن 21 مفهوم التنمية المستدامة على الخارطة العالمية، جاعلا منه محور جميع الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة.

ولقد عبر عن أهمية هذا الموضوع ما ورد في الفقرة السادسة من إعلان ستوكهولم: «لقد بلغنا نقطة تاريخية تحتم علينا أن نصوغ إجراءاتنا في العالم أجمع متوخين أشد الحرص بشأن عواقبها البيئية. إن الجهل أو اللامبالاة قد يؤديان بنا إلى إلحاق ضرر جسيم لا يمكن علاجه ببيئة الأرض التي هي عماد حياتنا ورفاهيتنا. وعلى العكس من ذلك، يمكن من خلال المعرفة الأكمل وتوخي الحكمة في العمل، أن نحقق لأنفسنا ولذريتنا حياة أفضل في بيئة أكثر توازنا مع احتياجات البشر وأمالهم..... إن صون البيئة البشرية وتحسينها لأجيال الحاضر والمستقبل أصبح هدفا لا سبيل لبني الإنسان إلا تحقيقه»²

بعد هذه الجولة السريعة نعود للتساؤل الأصلي؛ ماذا تعني التنمية المستدامة؟ هذا التساؤل الذي يطرح بمجرد سماع هذا المصطلح، لذلك نجد العديد من المحاولات في إظهار تحديد معناها ووضعها في متناول الفهم. وسنحاول في هذه الورقة البحثية أن نجتمع تلك المحاولات لتوضيح هذا المفهوم والمصطلح. لذلك سنتعرض لمحاولات تعريف هذا المفهوم على مستوى الممارسات الدولية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنعرض لموقف القانون الدولي من هذا المفهوم.

المبحث الأول: تحديد مفهوم التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة هي الآن المصطلح الأكثر استخداما وعلى نطاق واسع، وهناك محاولات عديدة تدور حول تحديد مفهوم

التنمية المستدامة؛ حيث لا يزال يثير النقاش سواء على مستوى المؤسسات الدولية ذات العلاقة أو على المستوى السياسي. وهذا ما سنناقشه في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مصطلح التنمية المستدامة على المستوى المؤسسي.

يمكن القول بأن حركة الدفاع عن البيئة بدأت منذ قرون مضت ردا على عصر التصنيع. ففي القرن 19 تغنى شعراء الرومانسية البريطانيون بجمال الطبيعة، بينما أشاد الكاتب الأمريكي (هنري ديفيد ثورو) Hernie Davide Thoreau بفضائل العودة إلى حياة أكثر بساطة تستلهم القيم التي تجود بها الطبيعة. غير أن ذلك مثل اختلافا في الرأي استمر لفترة طويلة في القرن 20.³ في أعقاب الحرب العالمية الثانية أدى بزوغ العصر النووي والسباق نحو التسلح الخطير إلى نشوء المخاوف من شكل جديد من أشكال التلوث الناتج عن الإشعاعات القاتلة. واكتسبت الحركة البيئية زخما جديدا، وفي 1962 مع صدور كتاب «الربيع الصامت» لراشيل كارسون Rachel Carson التي حذرت فيه من استخدام المبيدات الكيميائية الصناعية للقضاء على الآفات الزراعية. حيث شددت كارسون Carson، وهي عالمة وكاتبة في الوقت نفسه، على ضرورة احترام النظام الإيكولوجي الذي نعيش فيه حفاظا على صحة الإنسان وحفاظا على البيئة أيضا.⁴

ومن بين المحاولات على هذا المستوى المؤسسي نجد محاولة مركز القانون الدولي للتنمية المستدامة بمونتريال⁵، 2005 وبالتحديد كان التساؤل ما هو القانون الدولي للتنمية المستدامة؟ أو ما هو قانون التنمية المستدامة؟ كما حاولت بعض الممارسات الدولية توضيح معناها المجرد بإعطائها ومنحها عناصر إجابة عادة ما تكون مقبولة.

نحن نسمع عموما بأن التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب للحاجات الحالية أو الحاضرة بدون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر أو عدم القدرة على استيفاء حاجاتهم.⁶ إذن، نسمع ببساطة بهذا اللفظ وبهذه الدلالة؛ تنمية مستدامة. هذه التنمية يمكن تعريفها وتحديد معناها بأنها تطور وتقدم جماعي مشترك للتغيير نحو إصلاح نوعية الحياة البشرية ومجتمعاتها. كما أسفرت قمة الأرض عن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 1992 واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا 1994. وفي 1997 عقدت الجمعية العامة فيما سمي بقمة الأرض + 5، دورة استثنائية لاستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وتقييمه وتقديم توصيات لمواصلة العمل به. وهكذا أصبحت مبادئ التنمية المستدامة متضمنة في العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة، والتي منها: مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية إسطنبول، 1996؛ والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بربادوس، 1994؛ والدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية نيويورك، 1999؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ، 2002؛ ومؤتمر قمة الألفية نيويورك 2000، والأهداف الإنمائية للألفية المنبثقة عنه كهدف يسعى إلى كفالة الاستدامة البيئية؛ ومؤتمر القمة العالمي في 2005.⁷

وفي 1988، اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتكوين الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ الذي أصبح أبرز المصادر العالمية قاطبة لتوفير المعلومات العلمية ذات الصلة بتغير المناخ. وفي عام 1992 اعتُمد الصك الدولي الرئيسي في هذا المجال، وهو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

ويحدد بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية، الذي اعتمد في عام 1997، غايات ملزمة لـ 37 بلدا صناعيا فضلا عن الاتحاد الأوروبي تتعلق بخفض انبعاث غازات الدفيئة.

الاستدامة يمكن عندئذ أن تكون مشمولة بعملية إسناد لضرورة دمج التنمية من زاوية نظر اجتماعية اقتصادية بيئية. وبالنسبة للمركز الدولي لقانون التنمية المستدامة (CISDL)) فإن تجريد التنمية المستدامة على الأقل في القانون الدولي يتطلب تكييفاً وإعادة توفيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛ أي تضمين حقوق الشخص أهداف حماية البيئة نحو المساهمة في إصلاح نوعية الحياة الجماعية للبشر لمصلحة ومنفعة الجيل الحاضر والأجيال القادمة.⁸

وعلى عكس التنمية الاقتصادية، فإن التنمية المستدامة هي تطور يأخذ في الاعتبار ثلاثة أبعاد: اقتصادية وبيئية واجتماعية. الركائز الثلاث للتنمية المستدامة التي تستخدم تقليديا لتعريفها وخصوصية التنمية المستدامة هي أن تكون على مفترق طرق هذه الأركان الثلاثة.

وبهذا فإن لتعريف التنمية المستدامة جوانب جديدة؛ فهي تطور يحترم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولكن مع تطور المفهوم أضيفت أبعاد أخرى. وغالبا ما تكون التنمية المستدامة مصحوبة في كثير من الأحيان بالتأمل على نطاق جغرافي؛ ما هي التنمية المستدامة على المستوى المحلي والتي قد لا تكون على النطاق العالمي والعكس صحيح. ومن ناحية أخرى، فإن تعريف التنمية المستدامة يأخذ أيضا بعدا سياسيا متزايدا؛ أي النظام الذي يتيح أفضل حرية سياسية، فضلا عن البعد الأخلاقي والمعنوي.

في الوقت الحاضر أصبحت التنمية المستدامة أقرب إلى تعريف المرونة. إلا أن بعض المفكرين يرون أن مفهوم التنمية المستدامة هو في حد ذاته متحيز لأنه يقوم على مفهوم «التنمية» وهو بحد ذاته يخضع للحدز. على سبيل المثال، يعتبر جيلبرت ريبست أن مفهوم التنمية هو مفهوم إثني واعتقاد غربي، وعندما نتحدث عن «التنمية» فكما هو الحال عندما نتحدث عن «البلدان النامية» وهذا يفترض أن هناك شكلا من أشكال التنمية المرغوبة عالميا؛ وباختصار، من المفترض أن المجتمع الغربي، مجتمع الاستهلاك، مجتمع الدولة، الصناعة والسياسة بمعنى أنه هو شكل المجتمع الذي من الأفضل أن نسعى إليه.⁹

إلا أن هناك أشكالا أخرى من المجتمع في العالم، والتي شهدت أشكالا مختلفة من التنمية؛ مثل المجتمعات الزراعية القائمة على المحاصيل الغذائية، على سبيل المثال، أو المجتمعات غير التابعة للدولة والمستقلة. وبهذا فإن مصطلح «التنمية المستدامة» يحمل هذا الدلالة، ويدل على عدم وجود أشكال أخرى للحياة من تلك التي وضعها المجتمع الرأسمالي الغربي. ويشكك مفكرو الانهيار أيضا في مفهوم التنمية المستدامة، بمعنى أنه غالبا ما يرتبط بالنمو الاقتصادي؛ وفي الواقع، يتضمن تعريف التنمية المستدامة بعدا للتنمية الاقتصادية أي النمو. وبالنسبة لمفكري هذا الانهيار، لا يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون في حد ذاته ظاهرة دائمة. وفي الواقع، كيف يمكننا أن نتوقع نمو مستداما في عالم حيث الموارد محدودة؟ كيف ننتج أكثر على كوكب محدود؟ هذه كلها أسباب للتشكيك في تعريف التنمية المستدامة.¹⁰

وتشمل قائمة هيئات الأمم المتحدة التي تشارك مشاركة نشطة في دعم البيئة والتنمية المستدامة كيانات مثل البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة البحرية الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية

والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويشرك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة أوساط الأعمال التجارية الدولية في الالتزام بالمبادئ البيئية، ويساعد في تمويل ذلك كله مرفق البيئة العالمية الذي أنشئ بمبادرة من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهكذا أصبح مصطلح التنمية المستدامة يصف مجموعة واضحة من مبادئ الشرعية الدولية البيئية والحقوق الاجتماعية مع تضمين حقوق الشخص نحو تنمية تستطيع الدوام لفائدة الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

المطلب الثاني: التنمية المستدامة على الساحة السياسية الدولية.

التنمية المستدامة هي فكرة أن المجتمعات البشرية يجب أن تعيش وتفي باحتياجاتها دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وبشكل ملموس، التنمية المستدامة هي طريقة لتنظيم المجتمع بحيث يمكن أن توجد على المدى الطويل. وهذا يعني مراعاة كل من الضرورات الحاضرة والمستقبلية، مثل الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية أو العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ظهر مصطلح «التنمية المستدامة» في أوائل السبعينيات وانتشر في الثمانينيات في الكتابات العلمية؛ وقد أشار إليها بالمفهوم والمعنى الحالي تقرير «حدود النمو» (The Limits to Growth) الصادر عن نادي روما، ولكن هناك بعض الأمثلة على ذلك في نصوص أخرى لنفس الفترة في مختلف التخصصات. وقد حاول هذا التقرير الذي نشر عام 1972 التشكيك في نموذج التنمية الاقتصادية على أساس النمو الاقتصادي اللامحدود في عالم محدود الموارد الإيكولوجية. وقد بدأت لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في 1983، وبتزايد إثارة السياق الدولي بشأن قضايا العدالة الاجتماعية والبيئة، حيث أنه بعد 11 سنة من قمة الأرض في ستوكهولم 1972 لم تتغير الأمور كثيرا. ولقد تسببت الصدمة النفطية الثانية في إحداث الفوضى، ومع إدراك أن العالم محدود الموارد؛ فكانت الفكرة تدور حول إيجاد طريقة للتوفيق بين التنمية الاقتصادية وتنمية السوق مع الشواغل البيئية والاجتماعية. ولذلك صوتت الأمم المتحدة على قرار يشكل لجنة العمل بشأن هذه المسألة.

بعد أربع سنوات من إنشائها، تنشر اللجنة تقريرها بعنوان «مستقبلنا المشترك». وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها استخدام مصطلح التنمية المستدامة رسميا من قبل مؤسسة دولية. وهذا هو التعريف الوارد في التقرير: «التنمية المستدامة هي نمط من التنمية يلي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة. هناك مفهومان متأصلان في هذا المفهوم: مفهوم «الاحتياجات»، وعلى الأخص الاحتياجات الأساسية للأشخاص الأكثر حرمانا، والذين يجب إعطاؤهم الأولوية القصوى، وفكرة القيود المفروضة على حالة تقنياتنا وتفرض منظمتنا الاجتماعية على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.»

وبهذا فإن وضع التعريف «الرسمي» للتنمية المستدامة أول مرة كان في تقرير برانتلاند Brundtland «مستقبلنا المشترك» ويعتبر هذا التقرير المنشور في 1987 توليفة لجنة الأمم المتحدة العالمية الأولى المعنية بالبيئة والتنمية؛ وهو ذو مكانة وتأثير كبيرين، حيث درس حولا عديدة للمشاكل المتوازنة مع التدهور البيئي وفشل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمطالبة بتوجيه هذه المشاكل بطريقة مندمجة لمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وعرف تقرير برانتلاند التنمية المستدامة بأنها تنمية تستطيع

الاستجابة للحاجات الحاضرة من دون أن تجازف بحق الأجيال القادمة في الاستجابة لحاجياتها الخاصة.¹¹

إن فكرة التنمية المستدامة، كما حددها تقرير برانتلاند، أنه من الممكن إيجاد نموذج اقتصادي يوفق بين نمو الأسواق والإنتاج، مع احترام الحدود الطبيعية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن تقرير برانتلاند لم يكن له تغطية إعلامية مهمة للغاية في البداية، إلا أن المصطلح قد انتشر في النهاية في مؤتمرات دولية مختلفة حول البيئة أو المناخ. وقد ساعد وعي المواطن بالمشكلة البيئية في جعله موضوعاً «عصرياً» وبالتالي تطوير الكلمة.

وفي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وفي إعلان ريو 1992 التزمت الدول بالتعاون بحسن نية وبروح موحدة لتطبيق مبادئ القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة. وفي مفكرة القرن 21 عالجت الدول موضوع الالتزام من خلال متابعة تطوير القانون الدولي للتنمية المستدامة بمنحه اهتماماً خاصاً للتوازن الدقيق بين المسائل البيئية والمسائل المتعلقة بالتنمية. وفي 1997 وفي إطار فحص وتقييم مجموع تفعيل المفكرة 21 أكد الأطراف أنه كان أيضاً ضرورياً متابعة تطور التنمية، والحالة المكتملة لذلك هي تدوين وتقنين القانون الدولي المتعلق بالتنمية المستدامة. كما يجب على الأعضاء المكلفين بهذه الوظيفة كما نصحت على ذلك الفقرة 109 من المفكرة 21 التعاون والتنسيق بين تصرفاتهم وأعمالهم.

وفي القمة الدولية للتنمية المستدامة 2002، أكد إعلان جوهانسبرغ بصفة خاصة على التزام الأطراف بالاضطلاع بالمسؤولية الجماعية بهدف تطوير وتعزيز على المستويات المحلية والوطنية والجهوية والدولية ركائز وأساسات التنمية المستدامة؛ والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، باعتبار هذه الركائز مترابطة ويقوي بعضها بعضاً بالتبادل. وهذا ما جاء تحديداً في الفقرة الخامسة من الإعلان. ولوضع خطة القمة الدولية للتنمية المستدامة موضع التنفيذ اختارت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة استلزام حساب التحولات المهمة للقانون في مجال التنمية المستدامة، كما ينبغي احتساب دور الأطراف المختصة لترقية وضع تفعيل فصول وأبواب المفكرة 21 المتعلقة بآليات والأجهزة القانونية الدولية. حسب ما ورد في الفقرة 148 من المفكرة.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة في القضاء والقانون الدوليين

إن المعنى المجرد للتنمية المستدامة في القضاء والقانون الدوليين قد أثري بكثرة وبشكل واسع في العشرين سنة الأخيرة. وليس مؤكداً بعد بأن مفهوم التنمية المستدامة اكتسب حقيقة وصف القاعدة الدولية العرفية.¹² إن هذا المفهوم ليس فارغاً من كل قيمة معيارية في القانون الدولي، وبالرغم من ذلك يمكن من باب أولى مؤازرته والوقوف بجانبه، كما أن المعنى المجرد للتنمية المستدامة ذو طبيعة مزدوجة في القانون الدولي؛ بحيث يمكن اعتباره كنموذج خلالي؛ نوعي يصلح في ذات الوقت للتوفيق بين القواعد المتنازعة والمتعلقة بالبيئة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية، وتضمينه المصلحة الإنسانية.¹³ كذلك، فإن موضوع وهدف العديد من الاتفاقيات والآليات القانونية الدولية في قرارات حديثة للمحاكم والمؤسسات الدولية يأخذ في الاعتبار المعنى المجرد للتنمية المستدامة وبالتالي فضل التوفيق وإدماج معايير أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذا حماية البيئة.¹⁴ وهذا ما سنناقشه في المطالب التالية.

المطلب الأول: موقف القضاء من التنمية المستدامة.

يظهر جليا أن مفهوم التنمية المستدامة لعب دورا مهما في قرار محكمة العدل الدولية في قضية Gabcikovo – Nagymaros في 1997/9/25 بين المجر وسلوفاكيا، والذي جاء فيه: «خلال العصور لم يتوقف الإنسان عن التدخل في الطبيعة لأسباب اقتصادية وغيرها، في الماضي غالبا ما لبث يعد ويحسب تأثيره على البيئة. وبفضل المنظور الجديد الذي قدمه العلم وإدراك الضمير البشري للأخطار التي تسببها متابعة اختراعاته بوتيرة طائشة وبدون تبصرو بشكل مستمر يشكل للبشرية سواء الأجيال الحاضرة أو المستقبل، ضوابط ومستلزمات جديدة وضعت في وقتها وضحت في أكبر عدد من الوثائق خلال السنوات العشرين الأخيرة. هذه الضوابط يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. وهذه المتطلبات الجديدة المثمرة تباعا ليست فقط عندما تمارس الدول نشاطات جديدة ولكن أيضا عندما تتابع النشاطات التي التزمت بها في الماضي. المعنى المجرد للتنمية المستدامة يترجم جيدا هذه الضرورة لصالح التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.»

أما محكمة التحكيم الدائمة، فقد أعادت تأكيد هذه النتيجة والخلاصة في حكمها التحكيمي المتعلق بالنزاع حول السكة الحديدية المسماة «Rhine de fer» بين بلجيكا والأراضي المنخفضة في 2004/5/24¹⁵. في هذه القضية قامت دولة الأراضي المنخفضة بإنشاء محمية طبيعية على طول خط السكة الحديدية التاريخية المسماة «Rhine de fer» من أجل منع إعادة تشغيل هذا الخط من جديد. وهنا بررت بلجيكا أن إعادة إحياء الخط الحديدي من جديد ووضع في الخدمة يساعد على تدعيم وتطعيم الانتقال من النقل البري إلى النقل بواسطة السكة الحديدية مما يساعد على تقليل انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الدفينة من وجهة نظر التنمية المستدامة. ولقد وازنت محكمة التحكيم بين المصلحة في حماية البيئة والمصلحة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وانتهت إلى أن تطبيق المعايير البيئية من طرف الأراضي المنخفضة لا يمكن مساواتها باستبعاد حق المرور لبلجيكا ولا صعوبة إعادة ممارسة هذا الحق خلافا للصواب.

وفي قرارها الصادر في القضية الأنفة استندت محكمة التحكيم على مفهوم التنمية المستدامة المذكور في الفقرة 59 والتي جاء فيها: «القانون البيئي وقانون التنمية لا يمثلان حلا بديلة غير أنهما يتساندان ويتعاضان ويتطلب هذا أن يحملا معاني مجردة متكاملة. عندما تسبب التنمية ضررا جديا أو خطيرا أو جسيما للبيئة، فإن تطبيق واجب الاستباق أو على الأقل تحديد ووقف ذلك الضرر؛ هذا الواجب حسب محكمة التحكيم يتعلق من الآن فصاعدا بجزء من القانون الدولي العام. وهذا المبدأ لا يطبق فقط بطريقة مستقلة أو تلقائية ولكن أيضا عند وضع الاتفاقيات النوعية بين الدول في موضع الخدمة»¹⁶.

إن العلاقات الموجودة بين هذه القرارات المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة في القانون الدولي واضحة. وفي إطار المجهودات أو القواعد المتعلقة بتحرير التجارة إلى درجة جعلها ضابطا في التنمية الاقتصادية، تواجه الضوابط البيئية، إن المعنى المجرد للتنمية المستدامة يستطيع أن يلعب دورا فعليا ومعياريا لتعديل موازين النتيجة النهائية بالدمج بين نوعي الضوابط؛ أي الضوابط البيئية والضوابط الاقتصادية. كما يمكن للتنمية المستدامة أن تلعب هذا الدور كما نراه بعيدا عندما تكون ضوابط التنمية الاجتماعية مدمجة أيضا.

المطلب الثاني: موقف القانون الدولي من التنمية المستدامة.

في القانون الدولي للمعاهدات تعتبر التنمية المستدامة هدفا مؤيدا بكثير من المعاهدات المتعلقة بالتجارة الدولية على المستوى

العالمي، وكذلك على المستوى الجهوي.¹⁷

تقدم التنمية المستدامة نفسها مرة واحدة وفي ذات الوقت كموضوع وهدف لعدد متزايد من الاتفاقات وتحولت مباشرة لترجمة وتوضيح أنظمتها.¹⁸

إن المعنى المجرد للتنمية الم كهدف أو ذو علاقة بالهدف يظهر في العديد من الإعلانات أو البيانات المتعلقة بالقضايا البيئية، والاجتماعية والاقتصادية منذ قمة الأرض المنعقدة بريدجيانرو¹⁹ 1992. كما يظهر هذا المعنى المجرد كموضوع وهدف للعديد من المعاهدات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو.²⁰

والتنمية المستدامة كمعنى مجرد يمكن أن تقود قرارات المحاكم الدولية. وأيضا قرارات القضاة في مختلف المحاكم الوطنية.²¹ إن المعنى المجرد للتنمية المستدامة يمكن اعتباره حاليا موضوعا أو هدفا للعديد من الاتفاقيات كاتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي 1992 ، وبروتوكول قرطاجنة 2000، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية 1992 ، وبروتوكول كيوتو 1997، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر 1994، واتفاق التبادل الحر بين دول أمريكا الشمالية 1994، ومؤتمر الأمم المتحدة حول تخزين الأسماك 1995 ذو العلاقة باتفاقية الأمم المتحدة للقانون الدولي للبحار 1982 ، واتفاقية القطن بين الاتحاد الأوروبي من ودول كل من إفريقيا والكرايب والهادي (ACP) لعام 2000، والاتفاق الدولي حول الموارد الوراثية للأغذية والزراعة 2001، واتفاقيات عديدة أخرى.

نلاحظ أنه في كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات صيغت التنمية المستدامة بشكل مختلف جزئيا وكذلك بالمقابل كان تطبيقها مختلفا. وإلى وقتنا الحاضر، وحدها اتفاقية التعاون للحماية والتنمية المستدامة للبيئة البحرية والشاطئية لشمال شرق المحيط الهادئ اقترحت تعريفا للتنمية المستدامة، في مادتها 3 فقرة 1 منها، حيث وافق أطراف الاتفاقية على أن التنمية المستدامة هي سياق؛ من خلاله يتم تحسين نوعية حياة البشر. باعتبارهم مركز مواضيع التنمية. حيث فوجئ هؤلاء البشر بتغيير تقدمي لانحراف خط التنمية الاقتصادية ليتعارض مع العدالة الاجتماعية، ومع التحول في أنماط الإنتاج، وفي طرق الاستهلاك الضاغطة على التوازن البيئي ودعامة الحياة في الأرض. هذا التطور يقحم احترام التنوع الثقافي والمجتمعات المحلية والجهوية والدولية في مشاركتهم الكاملة للانسجام مع الطبيعة، وذلك من أجل ضمان نوعية حياة الأجيال القادمة.²²

ووفقا للمعاهدات وقرارات المحاكم الدولية يعتبر المعنى المجرد للتنمية المستدامة متعلقا أساسا بالقانون الدولي ويحمل صفة الموارد الطبيعية والبيئية. وفي موضع آخر فإن المعنى المجرد للتنمية المستدامة يتجه مباشرة إلى موضوعي القانون الاقتصادي والقانون التجاري؛ حيث كان مخصصا بالتحديد بهذه المواضيع.²³

كما نجد أن اتفاق مراكش المؤسس للمنظمة الدولية للتجارة 1994 عرف التنمية المستدامة من بين أهدافه. وبالمساواة أعيد تأكيد ذلك في مؤتمر الدوحة 2001 حيث أكد المشاركون في المؤتمر بقوة على التزامهم بإعطاء ومنح الأولوية للتنمية المستدامة كما نصصت عليها اتفاقية مراكش في ديباجتها.²⁴ وبالنسبة لقانون التجارة الدولية، وعلى الخصوص نشر إعلان كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية يمنع ويحظر استيراد بعض أنواع الجمبري أو ما يعرف بجراد البحر: (crevettes) مع الإشارة إلى اعتبار

هذا المفهوم ؛ أي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، بوجه عام²⁵.

زيادة على ما سبق بيانه خلصت دراسة للمنظمة العالمية للتجارة لحالة الولايات المتحدة وحظرها استيراد الجمبري من ماليزيا. ورجعت ماليزيا إلى المادة 21/26²⁶، 5 حيث انتهت إلى أن المعنى المجرد للتنمية المستدامة عولج بطريقة تجعل التنمية التي تكون مستدامة تستجيب لحاجات الجيل الحاضر دون استنزاف قدرات الأجيال القادمة في الاستجابة لحاجاتها.

يمكن أن نستخلص أربعة نتائج من هذه التعاريف بالنسبة لقانون التجارة الدولي:

أولاً: نشر إعلان المنظمة الدولية للتجارة دراسة تبنت فيها المفهوم الواسع للتنمية المستدامة؛ والذي يعتني بحاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.²⁷

ثانياً: وصفت التنمية المستدامة بأنها معنى مجرد وبأنها تبقى مبدأ من مبادئ القانون العرفي البيئي.

ثالثاً: عرف أن هذا المعنى المجرد يُضمن اندماجاً وتكاملاً بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

رابعاً: كان الاعتراف واضحاً بأن التنمية الاجتماعية كمقوم يجب أن يندمج مع التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

ولقد اعتبر فيما بعد هذا المقوم الاجتماعي من طرف خطة تفعيل التنمية وجعلها موضع التنفيذ في 2002. وأوضحت الفقرة 140/ج من الخطة بأنه من الضروري ترقية الاندماج الكلي للأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة في برامج الأجهزة التي تبحث خاصة في المسائل الاجتماعية، ونشير بالتحديد إلى البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة الذي يجب تدعيمه.

وللربط بين قانون التنمية والسياسات العمومية يكون بدءاً بالضبط بتوجيه المؤسسات الموجودة؛ وإن كان هذا لم يُفعل بطريقة مدمجة كلياً. وفي القانون الدولي العام لا يقبل هذا المعنى المجرد للتنمية المستدامة أن يكون مجزأً، أو مقسماً؛ بحيث يتطلب التعاون والتماسك بين أنظمة الحكامة المبتكرة.

لقد بدأ المركز الدولي للتنمية المستدامة أبحاثاً حول القواعد والسياسات والمبادئ الضرورية بهدف تدعيم التنمية في هذا الميدان ومساعدة الباحثين والدول والمؤسسات لإنشاء قانون دولي أكثر اندماجاً وأكثر تخصيصاً ليتواءم مع مختلف الأنظمة الشرعية الدولية للوصول إلى وضع عدد كبير من الاتفاقات الجديدة والآليات الدولية في مختلف ميادين التنمية المستدامة في موضع الخدمة.

وبالنظر إلى الأهمية الحاسمة لكل من المنظور البيئي ومبدأ التنمية المستدامة، أعلنت الجمعية العامة عن عدد من المناسبات الخاصة لتحفيز العمل الإيجابي في هذا الصدد في جميع أنحاء العالم.

ومن المناسبات الخاصة التي أحتفل بها عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة 2014-2005 ، والعقد الدولي للعمل «الماء من أجل الحياة» الذي بدأ في 22 مارس 2005. واحتفل المجتمع الدولي، إضافة إلى ذلك، بالسنة الدولية للألياف الطبيعية في عام 2009، والسنة الدولية للتنوع البيولوجي في عام 2010، والسنة الدولية للغابات في عام 2011. كما تشمل المناسبات السنوية المتعلقة بالبيئة التي أعلنتها الجمعية العامة أيضاً اليوم العالمي للمياه 22 مارس واليوم الدولي للتنوع البيولوجي 22 مايو، واليوم العالمي للبيئة 5 جوان، واليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف 17 جوان، واليوم الدولي للحفاظ على طبقة الأوزون 16 سبتمبر، واليوم الدولي لمنع استغلال البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة 6 نوفمبر، واليوم الدولي

للجبال 11 ديسمبر.

الخاتمة.

لا يوجد خلاف في تحديد مفهوم التنمية المستدامة من حيث المحتوى، ويعتبر تقرير براندتلاند Brundtland رئيسة لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 1987 نقطة تحول هامة في تحديد معالم هذا المفهوم الجديد. والذي كان من نتائجه مؤتمر الأمم المتحدة بريو 1992. كما أثر هذا المبدأ في القضاء الدولي في العديد من القضايا والتي ذكرنا أمثلة منها في هذا البحث. وإذا كانت التنمية المستدامة فكرة غير معروفة نسبيا حتى النصف الثاني من القرن 20، إلا أنها اكتسبت أهمية كبيرة في مواجهة تكاثر الأزمات الإيكولوجية وعواقبها على المجتمعات البشرية. ومع تقدم المعرفة العلمية حول قضايا مثل طبقة الأوزون، الاحترار العالمي أو فقدان التنوع البيولوجي، أدرك المجتمع الدولي الحاجة إلى إيجاد نموذج اقتصادي يمكن أن يساعد لضمان احتياجاتنا دون تدمير نظامنا البيئي. ومن خلال هذه الورقة البحثية حول مفهوم التنمية المستدامة وتحدياتها، توصلنا إلى مجموعة النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

أولا: النتائج

- 1- لا يوجد خلاف في تحديد مفهوم التنمية المستدامة من حيث المحتوى والاختلاف من حيث الشكل فقط.
- 2- يعتبر تقرير براندتلاند نقطة تحول هامة في تحديد معالم هذا المفهوم الجديد.
- 3- من نتائج تقرير براندتلاند مؤتمر الأمم المتحدة بريو ديجانيرو 1992.
- 4- تأثير مبدأ التنمية المستدامة على المستوى الدولي والوطني.
- 5- تعلق التنمية المستدامة بحقين مهمين من حقوق الإنسان في جيلها الثالث؛ وهما الحق في البيئة السليمة، والحق في التنمية الاقتصادية لسد حاجاته الحياتية.

ثانيا: التوصيات

- 1- ترجمة فكرة التنمية المستدامة إلى واقع ملموس من خلال تغيير الممارسات.
- 2- تطبيق الإجراءات أو الممارسات التي تناسب التنمية المستدامة.
- 3- وجوب الانتقال الإيكولوجي والتضامن بين المجتمعات.
- 4- مراجعة وتحديث سياسات الحكومات لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية.
- 5- وجوب الحفاظ على الطبيعة والموارد، وبناء مجتمع أكثر عدلا ومساواة.
- 6- الوعي بأهمية التطوير التدريجي لسياسة التنمية المستدامة.
- 7- إلزامية الانتقال الطاقوي باستخدام الطاقات المتجددة، إضافة إلى سياسة حماية التنوع البيولوجي والحد من التلوث ومكافحة الاحتباس الحراري.

قائمة المراجع

- إعلان ستوكهولم 1972

- اتفاقية فيينا للمعاهدات: 1969/5/23. U.N.T.S. 331; 8 I.L.M. 679 1155. فقرة 1/31
- اتفاقية 2002 للتعاون للحماية والتنمية المستدامة للبيئة البحرية والساحلية لشمال المحيط الهادي 2002/2/18، في مدينة - أنتيغوا ، غواتيمالا
- اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، 15 نيسان، 1994 ، 1867 (1994 33 ILM 1144 ، 154 UNTS).
- اتفاق منظمة التجارة العالمية والولايات المتحدة -- حظر استيراد بعض المنتجات (6 نوفمبر، 1998) الوثيقة WT/DS58/AB/R، في الحاشية 107.
- اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك 1987 ، بعد صدور تقرير براندتلاند 1987.
- اتفاقية 2002 للتعاون للحماية والتنمية المستدامة للبيئة البحرية والساحلية لشمال المحيط الهادي 2002/2/18، في مدينة - أنتيغوا ، غواتيمالا.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقرير مجلس الإدارة/ المنتدى العالمي الوزاري البيئي، الدورة العالمية الأولى، نيروبي -18 2013/2/22 الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة والستون الثامنة الملحق رقم ٢٥ الوثيقة A/68/25
- فقرة 31/1. U.N.T.S. 331; 8 I.L.M. 679. 23/5/1969. 1155 -
- نبيل راغب، علم النقد السياسي. المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر 2014 ص ص 225-240 -
- Affaire relative au barrage de Gabcikovo-Nagymaros le 25 Septembre 1997 (Hongrie c. Slovaquie), CIJ Rap, 37- I.L.M. 1998
- affaire relative au Projet Gabcikovo-Nagymaros (Hongrie / Slovaquie) (1997), CIJ Rap, 37 I.L.M. (1998) 162 à 140; États-Unis Prohibition à l'importation des crevettes et des produits de crevettes (20 Septembre 1999), de l'OMC. Doc. WT/DS58/AB/R (Rapport de l'Organe d'appel) et la Cour permanente d'arbitrage: Dans l'Arbitrage concernant le Rhin de fer (24 mai 2005) à 59, 114, sentence du tribunal arbitral.
- arbitrage relatif à la ligne du rhin de fer. Sentence du tribunal arbitral. La Haye, 24 mai 2005 T.M.Casser presse
- Cour permanente d'arbitrage: Dans l'Arbitrage concernant le Rhin de fer ; des chemins de fer, entre le Royaume de Belgique et le Royaume des Pays-Bas (24 mai 2005) à 59, 114, sentence du tribunal arbitral.
- «Déclaration de New Delhi ILA des principes du droit international relatifs au développement durable» dans les accords Kluwer Académique Publisher international de l'environnement: Politique, droit et économie (2002)
- D. French, du droit international et la politique de développement durable (Manchester: Manchester Université Presse, 2005.
- Déclaration ministérielle, Conférence ministérielle - Quatrième session, Doha, Qatar (14 Novembre 2001),

OMC Doc. WT / MIN (01) / DEC/W/1, part. 6.

-Déclaration de Johannesburg 2002, et les plans d'implémentation, Johannesburg 2002. De sommet international de développement durable. Sud Afrique, 4/9/2002, UN Doc. A/CONF.199/20 p 140 (c).

- Déclaration ministérielle, Conférence ministérielle - Quatrième session, Doha, Qatar

- États-Unis - Prohibition à l'importation de crevettes et Productions Certaines crevettes (6 Novembre 1998), OMC Doc. WT/DS58/AB/R. note 107..

- États-Unis - Prohibition à l'importation de certaines crevettes et de produits de crevettes, à l'article 21:5 par la Malaisie (15 Juin 2001), OMC Doc. WT/DS58/RW à la note 202.

-Henry David Thoreau, A Week On The Concord And Merrimack Rivers, BOSTON AND CAMBRIDGE.JAMES MUNROE AND COMPANY.Usa, Uk 1949created And Published By Globalgreybooks.Com 2018

- M. Gehring & MC Cordonier Segger, eds, du Développement durable dans la loi mondiale du commerce (La Haye: Kluwer Law International, 2005.

- M.C. Cordonier Segger & A. Khalfan, Droit du développement durable: principes, pratiques et perspectives (Oxford: Oxford Université Presse, 2004.

- M.C. Cordonier Segger & CG Weeramantry, eds, Justice Durable: Réconcilier Droit Economique, Social et Environnemental (Leiden: Martinus Nijhoff, 2004).

-Rachel Carson: Printemps silencieux, introduction al gore, Editions Wild Project, 2009.

- V. Lowe, «Développement durable et arguments insoutenables», dans A. Boyle et D. Free stone, Droit international et développement durable: les réalisations passées et défis futurs (Oxford: Oxford Université Presse, 1999.

الهوامش:

1 - في عام 1968، قام رواد سفينة الفضاء أبوللو بالتقاط أول صورة للكرة الأرضية بكاملها كوحدة متكاملة أثناء عودتهم من أول رحلة تم فيها التحليق في مدار حول القمر. وسرعان ما انطبعت تلك الصورة، التي ظهر فيها كوكبنا صغيراً هشاً جميلاً واستثنائياً، في ضمائر وقلوب الملايين. وفي العام 1969 اشتعلت النيران مجدداً في النفايات الكيماوية الصناعية في نهر كويهاوفا. وكان رد فعل المواطنين هذه المرة فورياً وحاداً. وأصبحت مدينة كليفلاند، حيث وقع الحريق، موضع سخيرة الجميع وانطلقت الأغنية المتهكمـة «Burn On, Big River, Burn On» (واصل الاحتراق، أيها النهر الكبير، واصل الاحتراق) من جميع المحطات الإذاعية في البلد. وفي نفس ذلك العام، أصدر الكونغرس الأمريكي قانون السياسة البيئية القومية، الذي نص على وضع «سياسة قومية تشجع التآلف المثمر والممتع بين الإنسان وبيئته».

2 - مقتطفات من الفقرة 6 من إعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (ستوكهولم، 1972)

3 Henry David Thoreau, A Week On The Concord And Merrimack Rivers, BOSTON AND CAMBRIDGE, JAMES MUNROE AND COMPANY, Usa, Uk 1949 created And Published By Globalgrevebooks.Com 2018 p 3 et suite

4-Rachel Carson: Printemps silencieux, introduction al gore, Editions Wild Project, 2009, p30et suite.

5 -Commission mondiale sur l'environnement et le développement, Notre avenir à tous 1987. Cette définition met l'accent, selon le rapport, sur le concept de besoins, en particulier les besoins essentiels des pauvres du monde, à laquelle la priorité absolue doit être donnée, et le concept de limites (imposées par l'état de la technologie et organisation sociale) sur les la capacité de l'environnement pour répondre aux besoins présents et futurs.

6- M.C. Cordonier Segger & CG Weeramantry, eds, Justice Durable: Réconcilier Droit Economique, Social et Environnemental (Leiden: Martinus Nijhoff, 2004).

7 - M. Gehring & MC Cordonier Segger, eds, du Développement durable dans la loi mondiale du commerce (La Haye: Kluwer Law International, 2005),.

8 - Le rapport indique: «Les membres de la Commission mondiale sur l'environnement et du développement venus de 21 nations très différentes. [...] Nous sommes unanimes dans notre conviction que la sécurité, le bien-être et la survie même de la planète dépendent de ces changements, maintenant. «

9 - نبيل راغب، علم النقد السياسي. المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، مصر 2014 ص ص 225-240.

10 - برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقرير مجلس الإدارة/ المنتدى العالمي الوزاري البيئي، الدورة العالمية الأولى، نيروبي -18 2013/2/22 الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة والستون الثامنة الملحق رقم ٢٥ الوثيقة A/68/25

11 -V. Lowe, «Développement durable et arguments insoutenables», dans A. Boyle et D. Free stone, Droit international et développement durable: les réalisations passées et défis futurs (Oxford: Oxford Université Presse, 1999. à 36.

12 -Alors que «développement durable» en tant que telle, ne peut pas être un principe coutumier du droit international, il a été suggéré que l'un des principes du droit international en matière de développement durable comprend un «principe d'intégration», comme décrit dans l'Association de droit international 2002 Déclaration de New Delhi sur les principes du droit international relatifs au développement durable (New Delhi: ILA, 2002), voir «Déclaration de New Delhi ILA des principes du droit international relatifs au développement durable» dans les accords Kluwer Académique Publisher international de l'environnement: Politique, droit et économie (2002) à 209-216.

- D. French, du droit international et la politique de développement durable (Manchester: Manchester Université Presse, 2005,à 51.

13 -Affaire relative au barrage de Gabcikovo-Nagymaros le25 Septembre 1997 (Hongrie c. Slovaquie), CIJ Rap, 37 I.L.M. 1998,

p162.

14 - La Cour permanente d'arbitrage: Dans l'Arbitrage concernant le Rhin de fer ; des chemins de fer, entre le Royaume de Belgique et le Royaume des Pays-Bas (24 mai 2005) à 59, 114, sentence du tribunal arbitral.

15 - dans le cadre de l'arbitrage relatif à la ligne du rhin de fer. Sentence du tribunal arbitral. La Haye, 24 mai 2005 T.M.C asser presse.

16-D. French, op.cit, à 168 - 211.

17 - هذه المعاهدة اعترف بها بشكل واسع كعاكسة للصورة العرفية لقواعد القانون الدولي لترجمة المعاهدات، ووضعها في إطار مبدأ حسن النية في تفسير المعاهدات، مع الغرض المعتاد لتعطي تعبيراً سليماً للمعاهدة في سياق القرينة وفي ضوء أهدافها وغاياتها. اتفاقية فيينا للمعاهدات: 1969/5/23. U.N.T.S. 331; 8 I.L.M. 679 1155. 1/31

18 - M.C. Cordonier Segger & A. Khalfan, Droit du développement durable: principes, pratiques et perspectives (Oxford: Oxford Université Presse, 2004, à 31-33.

19 - خطة جوهانسبرغ لعام 1992 سلطت الضوء على تنفيذ أكثر من 300 صك قانوني دولي اجتماعي واقتصادي بيئي، ويحدد «القانون اللين» العديد من الإعلانات والمبادئ التوجيهية وقرارات الجمعية العامة.

20 - en particulier, l'affaire relative au Projet Gabčíkovo-Nagymaros (Hongrie / Slovaquie) (1997), CIJ Rap, 37 I.L.M. (1998) 162 à 140; États-Unis Prohibition à l'importation des crevettes et des produits de crevettes (20 Septembre 1999), de l'OMC. Doc. WT/DS58/AB/R (Rapport de l'Organe d'appel) et la Cour permanente d'arbitrage: Dans l'Arbitrage concernant le Rhin de fer (24 mai 2005) à 59, 114, sentence du tribunal arbitral.

21- اتفاقية 2002 للتعاون للحماية والتنمية المستدامة للبيئة البحرية والساحلية لشمال المحيط الهادي 2002/2/18، في مدينة أنتيغوا ، غواتيمالا. 22- منذ عام 1994، كانت التنمية المستدامة هدفاً محددًا لمنظمة التجارة العالمية. حيث ورد في ديباجة اتفاق 1994 المنشئ لدول منظمة التجارة العالمية: «وإذ تسلم بأن علاقاتهما في مجال التجارة والنشاط الاقتصادي يجب أن يكون لرفع مستوى المعيشة ...، بينما يسمح للاستخدام الأمثل للموارد وفقاً لهدف التنمية المستدامة، وتسعى لحماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز وسائل القيام بذلك بطريقة تتماشى مع حاجاتهم وهمومهم على مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية». اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية، 15 نيسان، 1994، 33 ILM 1144 1867، 154 UNTS (1994). منظمة التجارة العالمية والولايات المتحدة -- حظر استيراد بعض المنتجات (6 نوفمبر، 1998) الوثيقة WT/DS58/AB/R، في الحاشية 107.

23- Déclaration ministérielle, Conférence ministérielle - Quatrième session, Doha, Qatar (14 Novembre 2001), OMC Doc. WT / MIN (01) / DEC/W/1, part. 6.

24 - États-Unis - Prohibition à l'importation de crevettes et Productions Certaines crevettes (6 Novembre 1998), OMC Doc. WT/DS58/AB/R. note 107..

- Déclaration ministérielle, Conférence ministérielle - Quatrième session, Doha, idem.

25 - États-Unis - Prohibition à l'importation de certaines crevettes et de produits de crevettes, à l'article 21:5 par la Malaisie (15 Juin 2001), OMC Doc. WT/DS58/RW à la note 202.

26-اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك 1987 ، بعد صدور تقرير براندتلاند 1987.

27 -déclaration de Johannesburg 2002, et les plans d'implémentation, Johannesburg2002. De sommet international de développement durable. Sud Afrique, 4/9/2002, UN Doc. A/CONF.199/20 p 140 (c).